Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 94-112
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.6

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The role of ownership structure patterns in supporting voluntary online disclosure: An applied study on a sample of Iraqi companies

Researcher: Marwan Jasim Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University
bj098vg@gmail.com

Prof. Dr. Satam Salih Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University
Satam.hussein@tu.edu.iq

Abstract:

The research aims to know the role of patterns of ownership structure represented by (concentration of ownership, administrative ownership, institutional ownership and foreign ownership) by supporting voluntary disclosure via the Internet in general. The ten companies for the period from 2010 to 2020, for the purpose of collecting primary data and measuring the variables of the study. Correlation and regression models were used to examine the relationship and influence between those variables. The results showed that there is a high concentration of administrative ownership in the study sample companies, and it has a high concentration rate. of the major shareholders who own 5% or more of the company's capital, while the results indicated a decrease in the percentage of shares owned by institutions, as well as the absence of foreign ownership in five of the banking companies' sample of the study. There is a significant positive correlation with online choice disclosure.

Keywords: Patterns of ownership structure, voluntary disclosure via the Internet

دور أنماط هيكل الملكية في دعم الافصاح الاختياري عبر الانترنت دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية

الباحث. مروان جاسم محمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.د. سطم صالح حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يهدف البحث إلى معرفة دور انماط هيكل الملكية المتمثلة بـ (تركز الملكية والملكية الادارية والملكية المؤسسية والملكية الاجنبية) بدعم الافصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالا، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناول البحث أسلوب تحليل محتوى للقوائم المالية السنوية لعينة من الشركات المصرفية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها عشرة شركات للفترة الممتدة من 2010 لغاية 2020، لغرض جمع البيانات الاولية وقياس متغيرات الدراسة، وتم استخدام نماذج الارتباط والانحدار في فحص العلاقة والتأثير بين تلك المتغيرات، وأظهرت النتائج إلى وجود نسبة تركز عالية للملكية الادارية في الشركات عينة الدراسة، ولها نسبة

تاريخ الاستلام: 2022/9/18	تاريخ القبول: 2022/9/28	jaes@tu.edu.iq

تركز عالية من كبار المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال الشركة، في حين اشارت النتائج عن انخفاض نسبة الأسهم التي تمتلكها المؤسسات، فضلا عن عدم وجود ملكية اجنبية في خمس من الشركات المصرفية عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج ارتباط أنماط هيكل الملكية بأنواعها الأربع ارتباطاً معنويا إيجابياً مع الإفصاح الاختيار عبر الانترنت.

الكلمات المفتاحية: أنماط هيكل الملكية، الافصاح الاختياري عبر الانترنت.

المقدمة

نتيجة للانهيارات الكبرى والمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها العديد من الشركات خلال الفترات الماضية وظهور مشكلة الوكالة، ركزت أغلب هذه الشركات على الوسائل اللازمة لإيجاد المزيد من اليات الرقابة التي تحمي المستثمرين وتقيد السلوك الانتهازي للإدارة، فضلا عن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، لذا أصبح اختيار أنماط هيكل الملكية والمتمثلة بـ (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، تركز الملكية، الملكية الاجنبية) أكثر الموضوعات من حيث الأهمية للأدب التمويلي في الوقت الراهن، لما له من أثر على سلوك الادارة في رسم السياسات المستقبلية والمتعلقة بالاستثمار والتمويل والافصاح المحاسبي والتي ترتبط بشكل رئيسي بنجاح الشركات في المستقبل، إذ تسهم انماط هيكل الملكية بأنواعها المختلفة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل فعال مما يضمن سير الأعمال بشكل صحيح وتوفير بيئة استثمارية ملائمة تساعد على جذب العديد من الأموال إلى الشركة وتعزيز قيمتها أمام جميع الاطراف ذات العلاقة.

ويعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية التي لها دور في اثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المستثمرون لأغراض اتخاذ القرارات، كما أن الافصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة يعد من متطلبات العمل للهيئات العلمية والمهنية وذلك في ظل القوانين والانظمة المنظمة لعملها، ولكن هذا يعد غير كاف لتلبية متطلبات المستخدمين المختلفين، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الافصاح عن المزيد من المعلومات المالية وغير المالية بشكل طوعي لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة بواسطة الافصاح الاختياري (voluntary disclosure)، (الزغلول واخرون، ٢٠١٥)، ويعد الإفصاح الاختياري احدى طرق عرض البيانات المالية وغير المالية المستخدمة من قبل اصحاب المصالح للحصول على قاعدة معلوماتية لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

ونتيجة للتطورات التكنولوجية التي حدثت في الآونة الأخيرة، والدور المحتمل للأنترنت كوسيلة جديدة وفعالة لتوصيل المعلومات لكافة المستخدمين، في مناطق مختلفة وفي الوقت المناسب وبطرق اكثر فاعلية من الطرق التقليدية لإيصال المعلومات، إذ أصبح وسيلة عامة للاتصال مع جميع اصحاب المصالح كما ان العديد من الشركات على مستوى العالم اصبح لديها مواقع على شبكة الانترنت تستخدمها كقاعدة جديدة لنشر المعلومات بشكل سريع، ومن هنا تم استخدامه كأداة للإفصاح عن المعلومات فضلاً عن توفير أشكال مرنة من العرض والسماح بالاتصال المباشر وغير المكلف للمستخدمين (Fekete et al., 2009).

المبحث الاول: دراسات سابقة ومنهجية البحث

١-١. مراجعة الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات الافصاح عبر الانترنت والجوانب المتعلقة به، فضلا عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين أنماط هيكل الملكية والافصاح الاختياري عبر الانترنت، ويمكن عرضها كما يأتي:

١. دراسة (العيسى، ٢٠١٦) وهي رسالة ماجستير بعنوان:

إثر هيكل الملكية على الافصاح الاختياري في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية: دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نوع الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية، وتناولت الدراسة عينة مكونة من (57) شركة اردنية، وقد تم الحصول على المعلومات من التقارير المالية السنوية المنشورة لعينة الدراسة لعام (2014) ومن الموقع الالكتروني لبورصة عمان، وتم استخدام أسلوب المربعات الصغرى لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة الى ان متوسط الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية ذات الملكية العائلية قد بلغ (61.7%) بالمقارنة مع (64.2%) في الشركات ذات الملكية غير العائلية، أما بالنسبة لجميع شركات العينة فقد بلغ مدى الافصاح (63.05%)، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لحجم شركة التدقيق والملكية الاجنبية على مستوى الافصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الاردنية عند مستوى معنوية (5%)، وعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لكل من (نوع الملكية وحجم مجلس الادارة وتركز الملكية والمديونية وربحية الشركة وحجم الشركة ونسبة السيولة) على مستوى الافصاح عند مستوى معنوية (5%).

٢. دراسة (علي، ٢٠١٨) وهي بحث بعنوان:

إثر طبيعة هيكل الملكية في قطاع التشييد والبناء على الافصاح الاختياري عبر شبكة الانترنت- دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى قياس التأثير التفاعلي لهياكل الملكية المختلفة في شركات التشييد والبناء المصرية على الافصاح الاختياري الخاص بهذه الشركات عبر شبكة الانترنت، وتناولت الدراسة عينة مكونة من (29) شركة تعمل في قطاع التشييد والبناء المصري، وتم الدخول على الموقع الالكتروني الخاص بهذه الشركات للحصول على البيانات، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين كل من الملكية الاجنبية والمؤسسية والافصاح الاختياري عبر الانترنت، كما كشفت عن وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين كل من الملكية الحكومية والادارية والعائلية والافصاح الاختياري عبر شبكة الانترنت، كذلك اوضحت النتائج أن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية تقوم بتقديم مستويات افصاح مرتفعة مقارنة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية.

٣. دراسة (Aly et al., 2010) وهي بحث بعنوان:

Determinants of corporate internet reporting: evidence from Egypt

محددات تقارير الشركات على الإنترنت: دليل من مصر

هدفت الدراسة إلى فحص العوامل المحتملة التي قد تؤثر على مستوى تقارير الانترنت من قبل الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية المصرية، وتناولت الدراسة عينة من الشركات المصرية التي لديها مواقع على شبكة الإنترنت من بين أكثر (100) شركة نشاطا مدرجة في البورصة المصرية، وقد تم استخدام نهج تحليل المحتوى لفحص المعلومات التي استشهدت بها أكبر الشركات المصرية في مواقع الانترنت الخاصة بها، كما تم استخدام تحليل الانحدار العادي متعدد المربعات لفحص محددات تقارير الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن (56%) من الشركات

المصرية قد أبلغت عن جزء كبير من معلوماتها على مواقعها على شبكة الانترنت، كما توصلت الدراسة إلى أن بعض الخصائص المالية تسبب التباين في درجة الابلاغ عبر الانترنت بين الشركات المدروسة وعلى وجه الخصوص، الربحية والقيد الاجنبي والاتصالات والخدمات المالية، أما الخصائص الاخرى مثل حجم الشركة والرافعة المالية والسيولة لا تفسر تقارير الشركات عبر الانترنت، كما أكدت أن الاهتمام بدراسة هذا الجانب ضرورية كونها تساعد المستخدمين المحليين والدوليين بالحصول على المعلومات المحدثة عبر الانترنت مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

٤. (Khalif et al., 2017) وهي بحث بعنوان:

Ownership structure and voluntary disclosure: A synthesis of empirical studies

هيكل الملكية والإفصاح الاختياري: توليفة من الدراسات التجريبية

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الافصاح الاختياري للشركات وتركيز الملكية وانواعها من أجل الحصول على اكثر نتيجة منطقية تفسر هذه العلاقة، وتناولت الدراسة عينة مكونة من (69) دراسة تجريبية في هذا المجال تم اجراؤها على مدى الاعوام الـ (13) التي تسبق عام (2017)، مأخوذة من العديد من المجلات المحاسبية والمالية الرصينة على مستوى العالم، وقد تم تحليلها للوصول إلى نتيجة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن تركز الملكية والملكية الادارية يرتبطان بشكل سلبي بالإفصاح الاختياري، وإن الارتباط السلبي بين الافصاح الاختياري وتركز الملكية يكون بشكل أكبر في الشركات ذات رأس المال المنخفض إذ إن الملاك يحتكرون المعلومات للمنفعة الخاصة وبالتالي يقللون من الافصاح الاختياري، في حين أن العلاقة السلبية بين الملكية الادارية والافصاح الاختياري تكون بشكل اكبر في البلدان التي تكون فيها حماية قانونية عالية للمستثمرين كما توصلت إلى أن الملكية الحكومية والاجنبية والمؤسسية لها تأثير ايجابي على الافصاح الاختياري كما أن العلاقة الايجابية بين الملكية الاجنبية والمؤسسية والافصاح الاختياري تكون في البلدان الأقل تطورا والتي تتميز بضعف سيطرة القانون نسبيا على الاسواق حيث تكون فيها السلطة القوية للمستثمرين.

تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: بناء على ما تم ذكره في الدراسات السابقة فان تميز الدراسة الحالية في تناول أحد المواضيع البحثية الهامة من خلال دراسة تأثير أنماط هيكل الملكية المتمثلة بـ (الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية والملكية المؤسسية) على الإفصاح الاختياري عبر الانترنت، كونها الدراسة الأولى التي تتناول العلاقة بينهما في البيئة العراقية حسب علم الباحثان.

١-٢. منهجية البحث: يستعرض الباحثان في هذا الجانب مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومن ثم بناء فرضياته، كما يتناول حدود ومنهج ومتغيرات البحث، إذ سيتم تناولها على النحو الاتي:

١-٢-١. مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي: هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأنماط هيكل الملكية المتمثلة بـ(تركز الملكية والملكية الادارية والملكية المؤسسية والملكية الاجنبية) على الافصاح الاختياري عبر الانترنت من حيث (الشكل والمحتوى)؟

١-٢-٢. اهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في تناول أحد المواضيع البحثية المهمة، من خلال دراسة دور انماط هيكل الملكية في دعم الافصاح الاختياري عبر الانترنت للشركات العراقية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 94-112
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.6

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فمن الناحية العملية: تقدم الدراسة تحليلا للشركات العاملة في البيئة العراقية ومدى استغلالها للمزايا التي يحققها الانترنت، نظرا لكونها الدراسة الاولى التي تبحث في هذا المجال حسب علم الباحث، فضلا عن عدم امكانية تعميم نتائج الدراسات السابقة خارج البيئة العراقية لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة على بيئة الاعمال، أما من الناحية العلمية: فان الدراسة تستمد أهميتها من منفعتها لجميع اصحاب المصالح من خلال تقديم معلومات تساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة وموضوعية بعد التقييم الموضوعي لتلك الشركات، هذا وتكمن اهمية الدراسة أيضا في الاسلوب الكمي المعتمد في قياس متغيرات الدراسة (انماط هيكل الملكية، الافصاح الاختياري عبر الانترنت).

١-٢-٣. فرضية البحث: للإجابة على سؤال البحث تم صياغة الفرضية الآتية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأنماط هيكل الملكية في الإفصاح الاختياري عبر الانترنت (اجمالا وبشقيه على مستوى المحتوى والشكل).

١-٢-٤. اهداف البحث: يهدف البحث إلى التحقق من مدى علاقة وتأثير أنماط هيكل الملكية المتمثلة بـ (تركز الملكية والملكية الادارية والملكية الاجنبية والملكية المؤسسية) على مستوى الافصاح الاختياري عبر الانترنت في البيئة العراقية.

١-٢-٥. حدود البحث: اقتصرت حدود البحث على عينة من الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2010-2020).

اسلوب البحث: يعتمد هذا البحث على منهجين اساسين من مناهج البحث العلمي وهو المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، وذلك لتأصيل مفاهيم وموضوعات الدراسة وفق الادبيات والنشرات العلمية، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية والمقالات والابحاث ذات الصلة بها، ومن خلال استقراء واقع الميدان وتحليل العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة، وتستخدم الدراسة تحليل محتوى التقارير المالية لتحديد مستوى الافصاح الاختياري عبر الانترنت، فضلا عن استخدام الاساليب الاحصائية والمقاييس الكمية المختلفة لتحليل البيانات واستخراج النتائج بما يمكن من اجراء الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات، وسيتم التعامل مع الشركات المصرفية كحقل لأجراء الدراسة التطبيقية من خلال اعتماد التقارير المالية المفصح عنها من قبل تلك الشركات. والشكل رقم (١) يوضح العلاقة بين متغيرات البحث.

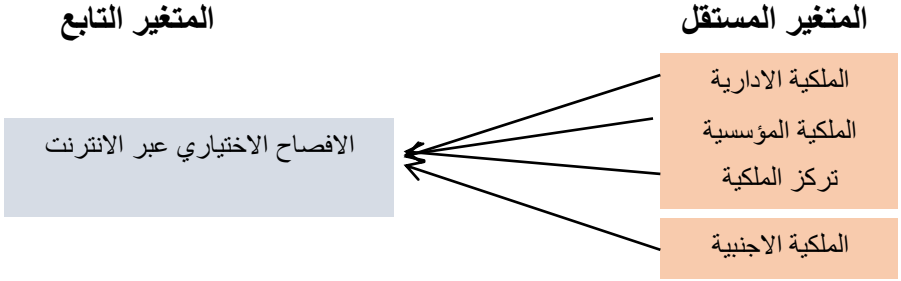

الشكل (١): نموذج متغيرات الدراسة

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين

المبحث الثاني الجانب النظري من البحث: سيتم في هذا الجانب التعرف على مفهوم واهمية انماط هيكل الملكية وماهية الافصاح الاختياري عبر الانترنت وأهم الجوانب المتعلقة بهما:

٢-١. نشأة هيكل الملكية: بدأ التطرق لمفهوم هيكل الملكية منذ عام 1932م عن طريق دراسة (Berle & Means) والتي تناولت تأثير انفصال الملكية عن الادارة على اداء الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية (Ibrahim & Samad, 2011: 105)، إذ قام الباحثان بتحليل هيكل الملكية، وتوصلوا الى أن الوكلاء المعينين من قبل المالكين يسيطرون على الشركات الكبيرة ويقومون بتنفيذ العمليات التجارية، وتوقع الباحثان أن يؤثر ذلك على أداء الشركات بسبب تضارب المصالح، إذ إن المديرين سيسعون الى الحصول على اكبر قدر من المنافع الشخصية وليس اكبر قدر ممكن من الارباح للملاك مما أدى إلى حدوث مشكلة الوكالة، إذ يمكن أن يخاطر الملاك في استثماراتهم بهدف الحصول على منافع اقتصادية، في حين أن الوكلاء الذين يديرون الشركة، لا يفضلون المخاطرة ويهتمون بتعظيم منافعهم الخاصة مما يؤدي إلى خلق صراع الوكالة (Panda & Leepsa, 2017: 77).

٢-٢. مفهوم انماط هيكل الملكية: تعددت الدراسات التي تناولت انماط هيكل الملكية وآثارها المختلفة على الشركات إذ لم يتم التوصل الى تعريف ثابت ومحدد لها فقد عرفت بأنها " المزيج من حصص المساهمين التي يتكون منها رأس مال الشركة ويعبر عن هويتهم وحجم ممتلكاتهم ويعد هيكل الملكية من أهم المتغيرات التي تؤثر على نتائج اعمال الشركة" (ابو يحيى والذنيبات، ٢٠١٩: ٤٠٥)، كما ذكر (عوجة، ٢٠٢١) هيكل الملكية بأنها "شكل وتوزيع الملكية بين (حملة الاسهم) اذ تتوزع ملكية الاسهم بين العديد من المجموعات والتكتلات سواء من اصحاب الملكيات الكبيرة أو الصغيرة وباختلاف الشخصية القانونية للمساهمين وماهي طبيعة تأثيراتهم في متابعة القرارات الادارية ومتابعة عمل واداء الادارة" (عوجة، ٢٠٢١: ٢٩)، بينما ركز (نصار ونعيسة، ٢٠٢٠:٥٠٧) على أبعاد هيكل الملكية وقسماها على بعدين رئيسيين هما:

١. درجة تركز الملكية: إذ تختلف الشركات لأن هيكل ملكيتها أقل أو أكثر تشتتا.
٢. طبيعة الملاك: إذ إن الشركات قد تكون خاصة أو تملكها الحكومة أو ملكية مختلطة.

وذكر (Henryani & Kusumastuti, 2014: 172) هيكل الملكية بأنه هو الأنماط المختلفة واشكال الملكية الموجودة في داخل الشركة أو النسبة المئوية لملكية الأسهم التي يمتلكها المساهمين الداخليين والخارجيين، بينما اشار (رمضان،٢٠١٠: ٨) إلى أنماط هيكل الملكية بانه" حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والافراد والتي أشكل في مجموعها رأس مال الشركة، ونتيجة لاختلاف هذه المجموعات فان اهتماماتها ومصالحها وتأثيراتها في القرارات الادارية والمالية تكون مختلفة".

وبالاستناد إلى التعريفات السابقة يرى الباحثان هيكل الملكية بأنه: نسبة حصص رأس المال التي يملكها الاشخاص والمؤسسات في الشركة والتي تعبر عن هوية اصحاب حقوق الشركة وممتلكاتهم وتختلف هذه النسبة باختلاف كمية الأسهم المملوكة من قبل هؤلاء الاشخاص والمؤسسات.

٢-٣. اشكال انماط هيكل الملكية: تشير الدراسات إلى عدم وجود شكل ثابت ومحدد لأنماط هيكل الملكية إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اشكال وهي كما يأتي (الحناوي، ٢٠١٩: ٧٣):

١. هيكل ملكية يتكون بالكامل من ملكية صغار المستثمرين.
٢. هيكل ملكية متنوع يتكون من مستثمرا واحدا كبيرا نسبيا إلى جانب صغار المستثمرين.
٣. هيكل ملكية يتكون من مجموعة من كبار المستثمرين.

٢-٤. محددات اختيار انماط هيكل الملكية للشركات: تعبر محددات هيكل الملكية عن العوامل المؤثرة في طبيعة وشكل توزيع الملكية بين حملة الأسهم، إذ تتوزع الأسهم بين العديد من المجموعات سواء كانت ذات ملكية صغيرة أو كبيرة، وكذلك باختلاف الشخصية المعنوية للمساهمين سواء كانت طبيعية أو معنوية (عرقاوي، ٢٠١٨: ٢٣)، وإن اختيار أنماط هيكل الملكية يتم في ضوء مجموعة من المحددات تتعلق بالظروف التي تعمل بها الشركة، مثل المحددات المحاسبية وتتمثل بالضرائب والافصاح والشفافية والبنية الاساسية للتدقيق، أو المحددات المتعلقة بنظام حوكمة الشركات مثل مستوى الحماية القانونية وحالة سوق الاوراق المالية وضغوط المؤسسات المالية، فضلا عن المحددات المتعلقة بخصائص تلك الشركات مثل حجم الشركة وعمرها والمخاطر المتعلقة بها، إذ إن هيكل الملكية يختلف حسب الظروف المحيطة بالشركة وهذا يعني أن هيكل الملكية ظاهرة ديناميكية، إذ لا يوجد هيكل ملكية مثالي يصلح لجميع الشركات في آن واحد او يصلح لشركة واحدة في جميع الازمنة، إذ تكيف الشركات هياكل ملكيتها في ضوء متغيرات البيئة الاقتصادية المحيطة بها (الحناوي، ٢٠١٩: ٧٨)، كما اشار (ابو زيد) الى ان اختيار هيكل الملكية يتم وفق ظروف ومحددات معينة وذلك تبعا لنطاق عمل الشركة وكذلك حجمها وطبيعة نشاطها وحجم الرافعة المالية والعوامل السلوكية التي تتبعها الشركات (ابو زيد، ٢٠١٣: ٩٨٣).

٢-٥. انماط هيكل الملكية: يتكون هيكل الملكية في الشركات من انماط مختلفة إذ إن دراسة وفهم هذه الانماط تساعد على ادارتها بشكل صحيح، وكذلك معرفة الاجراءات التي تحافظ على تنظيم العلاقات وتوازن المصالح بين الاطراف المتعددة داخل الشركة، ومن هذه الانماط ما يأتي:

اولاً. الملكية الإدارية: تتمثل الملكية الادارية بنسبة ما يمتلكه اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين من اجمالي اسهم الشركة، ويمكن للملكية الادارية ان تساعد على الحد من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، كما ان امتلاك المديرين لنسبة معينة من اسهم الشركة يمكن أن يحفزهم إلى تعظيم النشاط الوظيفي لتحقيق الأداء المتفوق وتعظيم قيمة الشركة، وفي الوقت نفسه فإن الملكية الإدارية العالية يمكن أن تؤثر على نشاط الشركة، إذ إن ترسيخ الإدارة وتملكها من أسهم الشركة يسبب تعارض المصالح وحدوث مشاكل الوكالة (Al-Matari, et al., 2013: 471)، واضاف (Shoaib & Yasushi) إن الزيادة في ملكية الأسهم الادارية تنقل السيطرة من المساهمين الخارجيين إلى المديرين الداخليين وبالتالي حدوث مشكلة الترسيخ الاداري وتحكم الادارة في القرارات داخل الشركة، في حين أشار ايضا إلى أن الملكية الادارية لها آثار ايجابية على الشركة كون المديرون لديهم معلومات اكثر دقة، إذ يمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، كما ان المديرون في حال امتلاكهم لحصة من الأسهم فإنهم سوف يبذلون قصارى جهدهم لمنع الشركة من الافلاس والعمل لصالح المساهمين مع الحفاظ على مصالحهم والمزايا التي يحصلون عليها (Shoaib, & Yasushi, 2015: 134-135).

ثانيا. الملكية المؤسسية: يقصد بالملكية المؤسسية بأنها مقدار ما تملكه المؤسسات أو الهيئات من اجمالي أسهم الشركة (زريقات واخرون، ٢٠١٦: ٣١٣)، ويلعب المستثمرون المؤسسون دورًا نشطًا في تحسين اداء الشركة وذلك من خلال الرقابة الفعالة التي تفرضها الاطراف المؤسسية، فضلا عن مساهمتها في الحد من تكاليف الوكالة (Esita et al., 2020: 2)، إلى جانب الدور الذي تلعبه في رقابة الادارة، والتركيز على الاداء طويل الأجل بدل من التركيز على الاداء قصير الأجل الذي تمارسه الادارة مما يؤدي إلى الحد من احتمالات الفشل المالي للشركة (محروس، ٢٠١٧: ٩٢)،

وهنالك وجهتي نظر بما يتعلق بأدوار الملكية المؤسسية في الأسواق، تتمثل الوجهة الاولى في النظر الى الملكيات المؤسسية إلى أنها ملكيات عابرة وقصيرة الأجل تهدف إلى تكوين محفظة اوراق مالية تشتمل على استثمارات صغيرة في شركات متعددة، يتم فيها المضاربة بشكل متكرر تبعا للأداء المالي في الامد القصير، إذا تهدف إلى تحقيق ارباح في الوقت الحالي دون التركيز على الارباح في الأمد البعيد، أما وجهة النظر الثانية، فتنظر إلى الاستثمار المؤسسي على انه استثمار طويل الاجل يعمل على ازالة الحوافز في الأمد القصير للاستثمار والتفكير في الارباح على الأمد البعيد، عن طريق فرض رقابة عالية على سلوك الادارة، ويحدث ذلك أما بشكل مباشر من خلال تطبيق اليات الحوكمة، أو عن طريق تجميع المعلومات عن القرارات الادارية وتقييمها بشكل صحيح (كاظم ومحمود، ٢٠٢١: ٣٨٨).

ثالثاً. تركز الملكية: يعرف تركز الملكية بأنه" المساهمون الذين يملكون٥٪ أو اكثر من اجمالي أسهم الشركة (ابو زيد، ٢٠١٣: ٩٩٢)، ويمكن أن يكون تركز ملكية الشركة بيد مستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين أو أي وحدة اقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها، ويساعد تركز الملكية في الحد من المشاكل التي يسببها تشتت ملكية الشركة بين جهات عدة، إذ غالبا ما يتمكن كبار المستثمرون من السيطرة على العمل داخل الشركة والمشاركة في القرارات مع الادارة وفرض الرقابة على تصرفاتها (زعرب ومسمح، ٢٠٢٠: ١٠)، فضلا عن دورهم في تقليل احتمالات حدوث الفشل المالي للشركات من خلال تقليل تضارب المصالح بين الادارة والمساهمين، بشرط أن لا يسيطر كبار المساهمين على القرارات داخل الشركة بشكل تام مما يؤدي إلى تغليب مصالحهم الشخصية على مصلحة الشركة (محروس، ٢٠١٧: ٩٠).

رابعاً. الملكية الأجنبية: تشير الملكية الاجنبية الى نسبة ما يمتلكه المستثمرين الأجانب من اجمالي أسهم الشركة، ويسهم جلب الاستثمارات الاجنبية في تحسين ربحية المصارف ايضا وذلك لأسباب عدة وهي، **أولاً** يقلل رأس المال الذي يساهم به المستثمرون الأجانب من التكاليف المالية لإعادة هيكلة البنوك، **ثانيًا** قد تقدم البنوك الأجنبية خبرة في إدارة المخاطر وثقافة أكثر تفوقًا لحوكمة الشركات، **ثالثًا** يؤدي وجود البنوك الأجنبية إلى زيادة المنافسة ويحث البنوك المحلية على خفض التكاليف وتعزيز كفاءتها، كما ان تملك جزء كبير من أسهم الشركة من قبل للمساهمين الأجانب يكون مؤشرًا على أن هؤلاء المساهمين يثقون في تلك الشركات مما قد يؤدي إلى ارتفاع تقييمها (Al-Matari, et al., 2013: 478)، كما ان الى أن المستثمرين الأجانب يزودون أسواق الأسهم المحلية بالعديد من الفوائد مثل زيادة المعروض من رأس المال، وانخفاض تكلفة رأس المال، وزيادة كفاءة السوق، وارتفاع نسبة السيولة (Thanatawee, 2021: 7).

٢-٦. الافصاح الاختياري عبر الانترنت: ادى تطور تكنولوجيا المعلومات في الآونة الاخيرة وظهور شبكة الانترنت في التأثير على عمليات الافصاح المحاسبي، إذ اتجهت أغلب الشركات إلى الافصاح عبر الانترنت كأسلوب حديث، اذ قامت بأنشاء مواقع الكترونية بهدف الافصاح عن المعلومات الخاصة بها، مما يتيح للمستخدمين امكانية الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بأقل وقت وتكلفة ممكنين.

ويقصد بالإفصاح المحاسبي عبر الانترنت بأنه "اسلوب لعرض كافة المعلومات الجوهرية الخاصة بنتائج اعمال الشركة، في صلب القوائم المالية او خارجها واتاحة هذه المعلومات بشكل فوري امام كافة الفئات ذات المصالح في الشركات وذلك من خلال امكانية الاستفادة من وسائل

تقنيات الاتصالات الحديثة كالكمبيوتر والانترنت" (فضيلة واخرون، ٢٠١٩: ٣١٣)، واشار (محمد) إلى أن الافصاح المحاسبي عبر الانترنت" هو عملية استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات الدولية لنشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الانترنت، أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها" (محمد، ٢٠١٧: ٣٠٦).

ويرى (الرشيدي، ٢٠٠٩: ٢٦) أن الافصاح الاختياري عبر الانترنت يتمثل بإمكانية استخدام اداة حديثة لعرض المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية بخلاف أدوات الافصاح التقليدي المعروفة، وذلك تماشيا مع التطورات التكنولوجية والانتشار الواسع لاستخدام الشبكة الدولية للمعلومات ومن ثم استفادة المحاسبة من هذه التطورات، كما ساعد التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات وزيادة ارتباطها في الحياة اليومية للمجتمع بشكل ملحوظ، إلى ظهور مجالات جديدة لعرض المعلومات، إذ لم يقتصر الأمر على الافصاح على مواقع الانترنت بل توسع الامر ليشمل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في عرض المعلومات.

ويرى الباحثان الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت بأنه: أحد أساليب الافصاح المحاسبي يعتمد على امكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة والمتمثلة بالشبكة العالمية للأنترنت، في عرض نتائج الاعمال الخاصة بالشركة وبما يتجاوز مستوى المعلومات التي يتم الكشف عنها في إطار الافصاح الاجباري، وذلك لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير المحاسبية من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

٢-٧. مقومات الافصاح الاختياري عبر الانترنت: يرتكز الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت على العديد من المقومات اللازمة لضمان ايصال معلومات دقيقة خالية من التحريف وتمثل الوضع المالي بوضوح لجميع المستخدمين، إذ يجب على الشركات توفير الاجهزة والبرامج الالكترونية الخاصة بتشغيل ومعالجة وعرض واسترجاع البيانات، إلى جانب تصميم موقع الكتروني خاص بالشركة على شبكة الانترنت يتم ادارته والاشراف عليه من قبل متخصصين، فضلا عن الاهتمام بالجوانب الرقابية من خلال وجود اجراءات وأساليب خاصة بالرقابة الداخلية لتوفير الحماية اللازمة للمعلومات وتوفير الكوادر البشرية الماهرة والمتخصصة في مجال المحاسبة والبرمجيات، كما يتطلب هذا النوع من الافصاح إصدار معايير خاصة تعد اطار مرجعي لتنظيم عملية الافصاح عبر الانترنت، لضمان توفير المعلومات بطريقة نظامية على مواقع تلك الشركات وبصورة متساوية لجميع المستخدمين (محسن واخرون، ٢٠١٧: ١٤٣).

٢-٨. المزايا التي يحققها الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت: يحقق الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت العديد من المزايا بالمقارنة مع الاساليب التقليدية، إذ يؤدي إلى تحسين عملية الافصاح من حيث كمية المعلومات التي يوفرها، إذ يتم الافصاح عن اكبر قدر ممكن وبشكل اكثر تفصيلا من تلك التي يتم عرضها بالشكل التقليدي للإفصاح، كما يتيح الافصاح الالكتروني امكانية تحميل المعلومات المنشورة عبر الانترنت من قبل المستخدمين في حواسيبهم الشخصية، فضلا عن سهولة استرجاع المعلومات المفقودة وتحليلها في اي وقت، ويوفر للمستخدمين امكانية التحديث المستمر والفوري للمعلومات المفصح عنها (طه، ٢٠١٩: ١٤٥)، واشار (والي) إلى أن نشر القوائم والتقارير المالية عبر الانترنت يكون أقل تكلفة إن لم تكن معدومة بالمقارنة مع تكاليف الطبع والتوزيع التي يتم تحملها عند الافصاح عنها بشكل تقليدي، ويتيح الافصاح عبر الانترنت

امكانية الوصول إلى أكبر عدد من المستخدمين، وبالتالي يتم الحصول على المعلومات عالميا ومن دون تقييد، كما أن متصفحات الانترنت تساعد على البحث السريع عن البيانات والتفاصيل المطلوبة بسرعة أكبر وجهد اقل، في حين كان ذلك يستغرق وقت وجهد أكبر في الافصاح التقليدي (والي، ٢٠١٣: ٧٤).

٢-٩. المخاطر المتعلقة بالإفصاح الاختياري عبر الانترنت: بالرغم من المزايا التي يحققها الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت إلا أن هنالك العديد من المخاطر التي تتعرض لها التقارير المالية المنشورة والتي تؤثر على مصداقيتها ومن أبرز هذه المخاطر ما يأتي (احمد، ٢٠١٦: ٨-٩):

١. اختلاف مضمون التقارير المالية: إذ إن كمية المعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت تكون من خلال تقديرات مديرو الشركات والجهات المسؤولة عن الافصاح فيها، الأمر الذي يؤثر على جودة تلك المعلومات وخاصة عندما يقوموا بالإفصاح عن جزء من تلك المعلومات واخفاء القسم الآخر.
٢. نشر معلومات لم يتم اعتمادها من قبل المدقق الخارجي: ويعني ذلك قيام بعض الشركات بنشر تقارير مالية تتضمن بعض المعلومات لم يتم تدقيقها ولا يتم الاشارة إلى ذلك، ومن ثم سيعتقد المستخدمون أنها معلومات مدققة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها.
٣. صعوبة فحص واختبار المعلومات الواردة في التقارير المالية: إذ يواجه المدقق احيانا صعوبة في اختبار وفحص المعلومات الواردة في التقارير المالية نظرا لضيق الوقت المتوفر لعملية التدقيق، والمطالبات المتكررة لنشر التقارير المالية والافصاح عنها وبالتالي سينتج قصورا في عملية التدقيق، لذا يجب تفعيل نظام الرقابة الداخلية وبدقة عالية عند ادخال البيانات لمنع حدوث اخطاء يترتب عليها مؤشرات سلبية تؤثر على سمعة الشركة وتعاملاتها مع الاخرين.
٤. حذف او تحريف بعض المعلومات الواردة في التقارير المالية الالكترونية: والتي تحصل عند تعرض المواقع الالكترونية الخاصة بالشركة للاختراق او القرصنة إذا لم يتم حمايتها بشكل كاف لتجنب الوصول غير المصرح به للبيانات.
٥. اختلاف الخصائص النوعية لمعلومات تقارير الاعمال: فقد أحدث الانترنت ثورة كبيرة في مجال ملائمة المعلومات، إذ تميز الافصاح الالكتروني بتوفير المعلومات في الوقت المناسب، إلا أن هذه المعلومات المنشورة عبر الانترنت قد تكون متحيزة ولا تعبر عن الوضع المالي للشركة بصدق وغالبا ما تمثل وجهة نظر الادارة.

٢-١٠. المتطلبات اللازمة للحد من مخاطر الافصاح الاختياري عبر الانترنت: يتطلب الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت الاهتمام بالعديد من الجوانب من قبل الشركات لضمان ايصال معلومات دقيقة للمستخدمين، وتجنب المخاطر المصاحبة لهذا النوع من الافصاح، ولعل من اهمها هو اضفاء الخصوصية على المعلومات وحمايتها وذلك من خلال تامين عملية نقلها وتخزينها لغرض منع أي تلاعب أو تغيير بشكل معتمد أو غير معتمد، وكذلك لضمان المحافظة على جودة المعلومات التي يتم الافصاح عنها، ولحماية هذه المعلومات من الحذف والتحريف يتطلب من الشركة استخدام التقنيات الحديثة مثل البصمة الالكترونية والتشفير، فضلا عن استخدام البرمجيات المضادة للفايروسات لحماية اجهزة التخزين من الفايروسات التي تتسبب في حذف وتشويه البيانات، إلى جانب تأهيل المحاسبين وتزويدهم بالمهارات الضرورية في مجال تقنيات المعلومات

ومعرفة تأثيرها على مهنة المحاسبة واعداد التقارير المالية، وذلك من خلال التدريب المستمر والمتلائم مع التطورات الحديثة والمتتابعة في مجال تقنيات المعلومات، إذ إن استخدام شبكة الانترنت في الافصاح المحاسبي يفرض على مهنة المحاسبة ان تحسن من ادوارها لغرض مواكبة هذه التطورات والاستفادة منها، فضلا عن ايجاد نظام رقابة داخلية كفوء وفعال يضمن حماية امن المعلومات وعدم التلاعب بها أثناء نقلها وتخزينها، وتزويد هذا النظام بالمكونات الاساسية التي تساعد على انتاج ونقل المعلومات بطريقة فعالة تمنع العاملين في الشركة من التلاعب وتحريف هذه البيانات وتشمل هذه المكونات الحاسبات والبرمجيات والأجهزة المساعدة (سليمان، ٢٠١٨: ٤٣-٤٥).

٢-١١. تأثير انماط هيكل الملكية على الافصاح الاختياري عبر الانترنت: يعد مبدا الافصاح المحاسبي من المبادئ الاساسية في الفكر المحاسبي لكونه أداة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي وذلك من خلال التقارير المالية وغير المالية التي تصدر عنها، ومن الملحوظ قيام العديد من الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة اختيارية اكثر من ما هو مطلوب بواسطة القوانين، وقد استخدمت بعض هذه الشركات الوسائل التي تمكنها من الافصاح بصوره افضل، ومن هذه الوسائل هي الشبكة العالمية (الانترنت)، إذ يساعد الانترنت على ايصال المعلومات بسرعة وبدقة عالية ولعدد كبير من المستخدمين مما يعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتؤثر انماط هيكل الملكية على درجة الافصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت وبمستويات متفاوتة، وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بينهما، فقد اشارة دراسة (علي، ٢٠١٨) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين كل من الملكية الاجنبية والمؤسسية والافصاح الاختياري عبر الانترنت، كما كشفت عن وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين كل من والادارية والافصاح الاختياري عبر شبكة الانترنت إذ توصلت إلى امكانية ربط درجة الافصاح الاختياري ايجابا بالملكية الادارية، أي إذا كان لأعضاء الادارة حصة في أسهم الشركة فسوف تكون مصالحهم اكثر انسجاما مع مصالح بقية المساهمين وستكون لهم مصالح على المدى الطويل في الشركة مما يسهم في الافصاح عن المزيد من المعلومات التي تخص نشاط الشركة، بينما أشارت دراسة (Khalif et al., 2017) إلى أن تركز الملكية والملكية الادارية يرتبطان بشكل سلبي بالإفصاح الاختياري، وإن الارتباط السلبي بين الافصاح الاختياري وتركز الملكية يكون بشكل أكبر في الشركات ذات رأس المال المنخفض اذ ان الملاك يحتكرون المعلومات للمنفعة الخاصة وبالتالي يقللون من الافصاح الاختياري، في حين ان العلاقة السلبية بين الملكية الادارية والافصاح الاختياري تكون بشكل أكبر في البلدان التي تكون فيها حماية قانونية عالية للمستثمرين كما توصلت إلى أن الملكية الحكومية والاجنبية والمؤسسية لها تأثير ايجابي على الافصاح الاختياري كما أن العلاقة الايجابية بين الملكية الاجنبية والمؤسسية والافصاح الاختياري تكون في البلدان الأقل تطورا والتي تتميز بضعف سيطرة القانون نسبيا على الاسواق حيث تكون فيها السلطة القوية للمستثمرين.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 94-112
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.6

المبحث الثالث العملي

يتضمن هذا الجزء، مجتمع البحث، طريقة قياس المتغيرات، تحليل النتائج الاحصائية، واخيرا اختبار الفرضيات التي قام عليها البحث.

٣-١. اختيار عينة البحث: تم تحديد عينة البحث بالشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمنشورة تقاريرها على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية، وللفترة الممتدة من ٢٠١٠ لغاية ٢٠٢٠، وكان معيار اختيار العينة على أساس انتظام التقارير المالية خلال الفترة المشمولة بالبحث: إذ أسفر تطبيق المعيار عن قبول (10) شركات مصرفية.

٣-٢. متغيرات البحث: يتضمن البحث نوعين من المتغيرات، يمكن توضيحها كما يأتي:

أ. **المتغير المستقل**: **(انماط هيكل الملكية) وتنقسم على:**

١. **تركز الملكية (Focus_Owner):** يتم قياسها باستخدام إجمالي حصص الملاك الذين يمتلكون أكثر من ٥٪ من الأسهم المصدرة، بالاتفاق مع دراسة (Soliman, 2020) كما يأتي:

تركز الملكية = إجمالي حصص الملاك الذين يمتلكون أكثر من 5% / اجمالي الأسهم المصدرة

٢. **الملكية الإدارية (Admin_Owner):** تقاس بنسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الادارة سواء كانوا مديرين تنفيذيين أم غير تنفيذيين الى اجمالي الاسهم المصدرة، بالاتفاق مع دراسة (الحناوي، ٢٠١٩) كما يلي:

الملكية الإدارية= الاسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة / اجمالي الأسهم المصدرة

٣. **الملكية المؤسسية (Institut_Owner):** تشير الى ملكية المؤسسات، وتقاس بنسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات إلى اجمالي الأسهم المصدرة، بالاتفاق مع دراسة (فرحان، ٢٠٢٢)، كما يأتي:

الملكية المؤسسية= الاسهم المملوكة للمؤسسات/ اجمالي الأسهم المصدرة.

٤. **الملكية الأجنبية (Foreign_Owner):** يتم قياسه عن طريق استخدام نسبة ما يملكه المستثمرين الاجانب في أسهم الشركة. بالاتفاق مع دراسة (ابو العلا،٢٠٢٠)، كما يأتي:

الملكية الاجنبية= الاسهم المملوكة من مستثمرين اجانب / اجمالي الأسهم المصدرة.

ب. **المتغير التابع**: **الافصاح الاختياري عبر الانترنت:** ويتم قياس مستوى الافصاح الاختياري عبر الانترنت باستخدام تحليل المحتوى، عبر تحديد مجموعة من العبارات الممثلة لتلك المعلومات الواردة في التقارير المالية وعدّها متغيرات وهمية تعطى قيمة واحد في حالة الافصاح وصفر بخلاف ذلك، وتعتمد قيمة مؤشر مستوى الافصاح الاختياري عبر الانترنت على عدد محدد من العناصر الواردة من خلال مؤشر الافصاح الأختياري بالأنترنت[1] بالاتفاق مع دراسة (علي، ٢٠١٨) إذ قامت هذه الدراسة وبالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة بتطوير مؤشر يتكون من 49 بندا تنقسم الى 34 بندا خاص بالمحتوى و15 بنود خاصة بشكل العرض، وتكون المعادلة بالصيغة الآتية:

$$\text{الافصاح الاختياري} = \frac{\text{اجمالي عدد البنود المفصح عنها}}{\text{اجمالي عدد البنود الممكن الافصاح عنها}} * 100\%$$

٣-٣. تحليل النتائج واختبار الفرضيات: يتم في هذا الجزء من البحث عرض النتائج بعد تفريغ البيانات المجمعة من التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث في برنامج التحليل الاحصائي

(2) ينظر الملحق رقم١

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (2): 94-112
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.2.6

(SPSS ver.23). ويعرض الجدول رقم (١) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة والتي تم الحصول عليها من برنامج التحليل الاحصائي

الجدول (١): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	معامل الاختلاف
الملكية المؤسسية	0.412	0.298	0.050	0.910	0.724
الملكية الادارية	0.407	0.310	0.020	0.970	0.763
تركز الملكية	0.661	0.192	0.008	0.960	0.291
الملكية الاجنبية	0.325	0.353	0.000	0.910	1.084
الإفصاح الاجمالي	0.617	0.047	0.429	0.673	0.077
افصاح المحتوى	0.582	0.055	0.382	0.676	0.094
الإفصاح من حيث الشكل	0.698	0.054	0.533	0.800	0.077

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

ويظهر الجدول رقم (١) أن هناك مستوى تشتت كبير في نسبة الملكية الأجنبية، في حين أن أدنى تشتت بين العينة كان بالدرجة الأولى في الإفصاح بصورة اجمالية وبشقيه (المحتوى، الشكلي) يليه تركز الملكية، وذلك بدلالة معامل الاختلاف وقيم الانحراف المعياري.

٣-٣-١. اختبار الفرضيات: ويتم تناول هذه الفرضيات كما يأتي: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأنماط هيكل الملكية الإفصاح الاختياري عبر الانترنت (اجمالاً).

تم صياغة معادلة انحدار خطي متعدد لتقدير مستوى الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً بدلالة مستوى أنماط هيكل الملكية الاربع في المصارف عينة الدراسة، وذلك لمعرفة مدى تأثير الأخير في مستوى الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً، والجدول رقم (٢) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (٢): معادلة انحدار تأثير أنماط هيكل الملكية في الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
الملكية المؤسسية	0.563	.775	.008	14.997 (0.000)	0.364	0.339
الملكية الادارية		-.392-	.002			
تركز الملكية		.169	.062			
الملكية الاجنبية		.004	.988			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يأتي:

١. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (14.997) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير جودة الأرباح بدلالة أنماط هيكل الملكية وهذا يشير إلى صحة النموذج.

٢. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) بدلالة معنوية أقل من 5% لكل من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية مما يدل على معنوية تأثير اثنان من أنماط هيكل الملكية (عدا تركز الملكية والملكية الاجنبية) في الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً.

٣. تدل قيمة بيتا (β) الموجبة للملكية المؤسسية على أن التأثير ايجابي، بمعنى كلما زاد مستوى الملكية المؤسسية انعكس ذلك في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً، في حين تدل قيمة (β) السالبة للملكية الإدارية على أن التأثير سلبي، بمعنى كلما زاد مستوى الملكية الإدارية انعكس ذلك في انخفاض مستوى الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Abdal Rouf AL Harun, 2011) التي أكدت على أن ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعلومات المفصح عنها اختياريا من قبل الشركات، كما تتفق مع دراسة كل من (Haddad et al., 2015), (Khlif et al., 2016) التي أكدت على أن زيادة مستوى الملكية الادارية في أسهم الشركة يؤدي إلى انخفاض مستوى الافصاح الاختياري اجمالا، بينما تختلف عن دراسة (علي، ٢٠١٨) التي أكدت أن ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية يؤدي إلى انخفاض مستوى الافصاح الاختياري عبر الانترنت، ودراسة (Mgammal, 2017) التي اكدت على ارتباط الملكية الادارية ايجابا بالإفصاح الاختياري عن المعلومات.

٤. تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adj. R2) البالغة (0.339) على أن أنماط هيكل الملكية تفسر ما نسبته (33.9%) من التغيرات الحاصلة في الإفصاح الاختياري عبر الانترنت اجمالاً وهي نسبة مقبولة وأن نسبة التفسير الأكبر البالغة (66.1%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي، بناءً على ما سبق فرضية البحث.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات: توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

٤-١. الاستنتاجات

١. بالرغم من الاهتمام المتزايد عالميا في الأونة الاخيرة بالاستفادة من المزايا التي يحققها الانترنت والمواقع الحديثة في مجال الافصاح عن المعلومات المحاسبية، خصوصا في قطاع المصارف إلا أن هذا الاهتمام يعد قليل نسبيا في البيئة العراقية وخصوصا في القطاع المصرفي، إذ اظهرت النتائج التطبيقية أن المصارف العراقية عينة الدراسة لم تفصح بشكل مرتفع عن المعلومات المحاسبية سواء كان ذلك من حيث المحتوى أو الشكل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود اهتمام من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية المنظمة للسوق أو الجهات الرقابية الأخرى بدعم الافصاح الاختياري عبر الانترنت، والاتصال بشكل تفاعلي مع المستخدمين، أو عدم وجود وعي كافي من الشركات العاملة في السوق العراقية للمزايا التي يوفرها الانترنت في مجال الافصاح المحاسبي.

٢. بالنسبة لأنماط هيكل الملكية فان النتائج تشير إلى وجود نسبة تركز عالية للملكية الادارية في الشركات عينة الدراسة، ولها نسبة تركز عالية من كبار المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال الشركة، في حين اشارت النتائج عن انخفاض نسبة الأسهم التي يمتلكها المؤسسات – غير الافراد-، فضلا عن عدم وجود ملكية أجنبية في كل من مصرف اشور والشرق الاوسط ومصرف دجلة والفرات ومصرف المتحد والمصرف العراقي طيلة سنوات الدراسة،

والسبب في ذلك قد يرجع إلى اختلاف السياسة المتبعة في كل مصرف وكذلك الاستراتيجية التي تطبقها المصارف.

٣. يوجد اختلاف في هيكل الملكية (بأنماطها الاربع) إلى جانب الافصاح الاختياري عبر الانترنت باختلاف المصارف، ولكنها لا تختلف باختلاف السنوات بسبب ان معنوية كاي سكوير كانت أكبر من 5% لذا فهي غير معنوية، والسبب في ذلك قد يرجع إلى اختلاف السياسة المتبعة في كل مصرف وكذلك الاستراتيجية التي تطبقها المصارف.

٤. ترتبط أنماط هيكل الملكية بأنواعها الأربعة ارتباطاً معنويا إيجابياً مع الإفصاح الاختيار عبر الانترنت (اجمالا وبشقيه على مستوى المحتوى والشكل) بمعنى أن ارتفاع نسبة انماط هيكل الملكية تساهم في تعزيز الافصاح الاختياري عبر الانترنت.

٤-٢. التوصيات:

١. ضرورة قيام الشركات العراقية بتوفير البيئة المناسبة لتعزيز الملكية الاجنبية فضلا عن جذب المزيد من الاستثمارات والمتمثلة بأنماط اخرى لهيكل الملكية، لضمان توفير مصادر متنوعة من الاستثمارات واستمرار عمل هذه الشركات فيما لو تعرض أحد هذه المصادر للانهيار، إلى جانب توفيرها للمزيد من الخبرات الادارية والمالية والتي تعزز من الدور الاشرافي والرقابي على ادارات تلك الشركات لينعكس ذلك بالإيجاب على قيمة الشركة ككل.

٢. العمل على التوسع في الافصاح عن هيكل الملكية بما يمكن من تحليل هذا الهيكل، وتحديد شخصيات المساهمين والعوامل التي دفعتهم للاستثمار في هذه الشركات وانطباعهم عنها من أجل خلق بيئة مشجعة لاستثمارات جديدة.

٣. ضرورة قيام الجهات المعنية والمنظمة للمهنة بإصدار معايير وقواعد ارشادية تنظم عملية الافصاح الاختياري عبر الانترنت لضمان ايصال معلومات دقيقة وبالصورة المناسبة الى جميع المستخدمين.

٤. ضرورة العمل على زيادة وعي اصحاب المصالح بأهمية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتطورات الهائلة في مجال الانترنت والانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي ووسائل عرض المعلومات، من خلال اقامة الندوات والمؤتمرات العلمية، لتوفير معلومات اضافية واستخدام اساليب حديثة لعرض التقارير المالية بما يمكن مستخدميها من فهم واجراء التحليلات المناسبة لها وتلبية احتياجاتهم.

٥. ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية للشركات العراقية من خلال توفير أحدث اجهزة وتقنيات معالجة وعرض المعلومات، فضلا عن العمل على اكساب المحاسبين الخبرات والمهارات الالكترونية بهدف الاستفادة من مزايا الانترنت، من خلال اقامة الدورات التدريبية والورش العلمية ومواكبة التطورات العالمية بشكل مستمر.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. ابو زيد، سميرة محمد علام محمد، (٢٠١٣)، إثر هيكل الملكية على اداء الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد٢، العدد٢، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

٢. ابو يحيى، جعفر سليمان، الذنيبات، علي عبد القادر، (٢٠١٩)، إثر هيكل الملكية في اتعاب التدقيق الخارجي: دليل من الاردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ١٥، العدد ٣، كلية البحث العلمي، الجامعة الاردنية، الاردن.
٣. احمد، محمد عزام عبد المجيد، (٢٠١٦)، الافصاح المحاسبي الالكتروني – المفهوم – الدوافع – المنافع – المخاطر: دراسة نظرية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لشباب الباحثين في الجامعات المصرية، كلية التجارة، جامعة الوادي، ص٩-٨، مصر.
٤. الحناوى، السيد محمود، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد٦، العدد١، كلية التجارة، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية.
٥. الرشيدي، ممدوح صادق، (٢٠٠٩)، الافصاح المحاسبي عبر الانترنت وحوكمة الشركات: دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، الملجد٢٣، العدد١، كلية التجارة، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية.
٦. الزغلول، تركي راجي، عيسى، سيروان كريم، حمد، عدنان نادر (٢٠١٧)، العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الطوعي في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العراقية، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، المجلد١٨، العدد٢، كلية البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن.
٧. العيسى، أحمد طاهر محمد (٢٠١٦) أثر هيكل الملكية على الافصاح الاختياري في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الاردن.
٨. رمضان، عماد زياد، (٢٠١٠)، ادوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الادارية: دراسة تطبيقية على السوق الاردني، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد٣٤، العدد٣، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٩. زعرب، حمدي شحدة محمد، مسمح، باسل امين شعيب، (٢٠٢٠)، أثر هيكل الملكية على اداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد٢٨، العدد٤، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
١٠. زريقات، زياد محمد، الغرايبة، محمد عبد الرحمن، الحدّاد، لارا محمد، (٢٠١٦)، تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسية: دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد١٢، العدد٢ .
١١. سليمان، مستورة شميلة توتو (٢٠١٨) الافصاح المحاسبي الالكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة بنك الشمال الاسلامي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
١٢. طه، دنيا محمد محمد، (٢٠١٩)، دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد٢٠، العدد٢، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية
١٣. عرقاوي، ريم (٢٠١٨) أثر محددات هيكل الملكية على جودة الارباح في المنشأة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

١٤. علي، هناء محمد علي، (٢٠١٨)، أثر طبيعة هيكل الملكية في قطاع التشييد والبناء على الإفصاح الإختياري عبر شبكة الإنترنت: دراسة تطبيقية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد٢، العدد٢، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
١٥. عوجة، حسنين كاظم (٢٠٢١)، هيكل الملكية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وأثرهما في تعزيز الاستمرارية: بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
١٦. فضيلة، بو طورة، سمايلي، نوفل، فاطمة الزهراء، بو طورة، (٢٠١٩)، الإفصاح الإلكتروني أداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة المنظمات في ظل إدارة المعرفة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد١٣، العدد٢، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.
١٧. كاظم، صلاح جياد، محمود، بكر أبراهيم، (٢٠٢١)، العلاقة بين مكونات هيكل الملكية والقيمة السوقية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد١٣، العدد٤٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.
١٨. محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠١٧)، دور هيكل الملكية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المصرية: دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد٣١، العدد١، كلية التجارة، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية.
١٩. محسن، محمد عبدالعزيز، رشيد، عابد حسن، عزيز، بيان صادق، (٢٠١٦)، مدى ادراك القطاع المصرفي لأهمية الافصاح المحاسبي عن طريق النشر الالكتروني للتقارير المالية: دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة اربيل، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد٦، العدد١، جامعة نوروز، العراق .
٢٠. نصار، باسل، راما، نعيسة، (٢٠٢٠)، أثر هيكل الملكية في ممارسة ادارة الارباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٤٢، العدد٦، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
٢١. والي، محمد زيدان إبراهيم، (٢٠١٣)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد ١٧، عدد خاص، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-Matari, E. M., Al-Swidi, A. K., & Fadzil, F. H., (2013), Ownership structure characteristics and firm performance: a conceptual study. Journal of Sociological Research, 4(2), 464-493.
2. Aly, D., Simon, J., & Hussainey, K., (2010), Determinants of corporate internet reporting: evidence from Egypt. Managerial auditing journal. (25) 2 ,182-202.
3. Esita, P., Faisal, M., Innayah, M. N., Wirnani, D., & Pratama, B. C., (2020), Impact of Institutional Ownership and Compensation on Investment Efficiency. Reserch Article, Proceedings of the 2nd International Conference of Business, Accounting and Economics, ICBAE, 5-6, August, Purwokerto, Indonesia.

4. Fekete, S., Tiron Tudor, A., & Mutiu, A., (2009), Determinants of the comprehensiveness of corporate internet reporting by Romanian listed companies. Available at SSRN 1517665.
5. Henryani, F. F., & Kusumastuti, R., (2014), Analysis of ownership structure effect on economic value added. BISNIS & BIROKRASI: Jurnal Ilmu Administrasi dan Organisasi, 20(3).
6. Ibrahim, H., & Samad, F. A., (2011), Corporate governance mechanisms and performance of public-listed family-ownership in Malaysia. International Journal of Economics and Finance, 3(1).
7. Khlif, H., Ahmed, K., & Souissi, M., (2017), Ownership structure and voluntary disclosure: A synthesis of empirical studies. Australian Journal of Management, 42(3), 376-403.
8. Panda, B., & Leepsa, N. M., (2017), Agency theory: Review of theory and evidence on problems and perspectives. Indian Journal of Corporate Governance, 10(1), 74-95.
9. Shoaib, K., & Yasushi, S., (2015), Capital structure and managerial ownership: Evidence from Pakistan. Business and Economic Horizons (BEH), 11(2), 131-142.
10. Soliman, W. S. M. K., (2020), Investigating the effect of corporate governance on audit quality and its impact on investment efficiency. Investment Management & Financial Innovations, 17(3),
11. Thanatawee, Y., (2021), The impact of foreign ownership on stock price volatility: Evidence from Thailand. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(1), 007-014.

الملحق رقم (١) بيان تفصيلي لعناصر مؤشر جودة الافصاح الاختياري عبر الانترنت

أ. الافصاح عن المحتوى

١. عرض القوائم المالية والايضاحات المتممة للعام الحالي.
٢. عرض القوائم المالية والايضاحات المتممة للأعوام السابقة.
٣. عرض الموازنة التقديرية للعام القادم.
٤. عرض تقرير مراقب الحسابات للعام الحالي والاعوام السابقة واسم مراقب الحسابات.
٥. عرض التقارير المالية نصف السنوية وربع السنوية للعام الحالي.
٦. عرض التقارير المالية نصف السنوية وربع السنوية للعام السابق.
٧. عرض ملخص البيانات المالية عن الثلاث سنوات السابقة.
٨. عرض تقرير مجلس الإدارة.
٩. عرض التقرير الخاص بكل قطاع من قطاعات الشركة.
١٠. اظهار معلومات عن تاريخ الشركة واهدافها واستراتيجيتها واهدافها ورسالتها.
١١. الافصاح عن المساهمين الحاليين بالشركة وعدد الأسهم.
١٢. الافصاح عن سعر السهم الحالي.
١٣. عرض تاريخ سعر السهم او عرض سعر السهم مرفق برسوم بيانية.
١٤. الافصاح عن هيكل الملكية.

١٥. الافصاح عن أكبر المساهمين للعام الحالي.
١٦. الافصاح عن المبيعات الشهرية او الاسبوعية او بيانات التشغيل وحصة السوق.
١٧. الافصاح عن المبيعات المتوقعة.
١٨. عرض منتجات الشركة.
١٩. الافصاح عن معلومات بخصوص معايير جودة المنتج \ الخدمة.
٢٠. الافصاح عن حجم المواد المستهلكة.
٢١. الافصاح عن استراتيجية التسويق والمبيعات.
٢٢. الافصاح عن قنوات التوزيع ومزيج العملاء.
٢٣. الافصاح عن حوكمة الشركة ومدى التزام الشركة بمعايير حوكمة الشركات.
٢٤. الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية والبيئية للشركة.
٢٥. عرض التقرير عن الاستدامة.
٢٦. عرض تقرير عن صحة وسلامة الأنشطة.
٢٧. الافصاح عن الابحاث والتطوير\ سياسة الابتكار.
٢٨. الافصاح عن الاصول الثابتة الخاصة بالشركة.
٢٩. الافصاح عن معايير المحاسبة.
٣٠. الافصاح عن اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين.
٣١. الافصاح عن الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة.
٣٢. الافصاح عن المعلومات الخاصة بالهيكل التنظيمي للشركة.
٣٣. وصف نظام الاجور\التعويضات.
٣٤. الافصاح عن برامج التدريب الخاصة بالموظفين وفرص العمل المتاحة.

ب. الشكل ودعم المستخدم

١. الافصاح عن المعلومات في شكل ملفات صوتية او مرئية.
٢. عرض تقرير المدقق بصيغة (PDF) او (HTML) وتوفير المعلومات المالية في صيغة (EXCEL).
٣. رقم التليفون، العنوان، البريد الالكتروني للتواصل مع المستثمرين.
٤. امكانية تحميل المعلومات الخاصة بالشركة.
٥. امكانية الوصول للتقرير السنوي ووصول المستخدمين للبيانات ذات الصلة.
٦. التاريخ عندما يكون الموقع محدث.
٧. الختم الخاص بالشركة.
٨. اتصل بنا (بيانات الاتصال الخاصة بالشركة).
٩. الافصاح عن فروع الشركة.
١٠. توفير النسخة الانجليزية من الصفحة.
١١. محرك البحث (امكانية الوصول للمعلومات).
١٢. الافصاح عن سياسة الخصوصية.
١٣. الافصاح عن الاحكام والشروط.
١٤. الاسئلة الشائعة.
١٥. خريطة الموقع.